أسلوب النسب المالية:

جرت العادة بين المحللين والمنظرين على تقسيم النسب إلى مجموعات كما يلي:

I. **نسب السيولة:** يهدف هذا الصنف من النسب إلى قياس وتقييم القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير ويتم ذلك من خلال قياس قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل قبل استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن دورة الاستغلال . وتحسب هذه القدرة من خلال المقارنة بين مجموع الأصول الجارية ومجموع الخصوم الجارية .ويلخص الجدول التالي أهم النسب المستخدمة في ذلك:

	أنواع نسب السيولة	التعريف	القانون
نسب السيولة	نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)	تقيس قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الأصول الجارية، هذه النسبة يجب ألا تقل عن " 1 "وكل نسبة تزيد عن ذلك تعتبر هامش أمان بالنسبة للمؤسسة. تعكس هذه النسبة وضعية التدفق النقدي على المدى القريب حيث أن انخفاضها يدل على وجود مشكلة في التدفقات النقدية مما قد يؤدي إلى عسر مالي يتبعه في كثير من الحالات إفلاس المؤسسة في حين أن زيادة هذه النسبة تعني وضعا أكثر أمان بالنسبة للدائنين.	**نسبة التداول = الأصول الجارية / الخصوم الجارية**

	نسبة السيولة السريعة	يؤخذ على النسبة السابقة (نسبة التداول) أنها تعامل الأصول الجارية بالتماثل في حين وجب التدقيق في مكوناتها وربطها مع الأصول غير الجارية لذلك وجدت نسبة السيولة السريعة التي تقيس قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها باستخدام الأصول الجارية سهلة التحويل إلى نقدية واستبعاد عنصر المخزونات نظرا لمشاكلها المختلفة كفقدان القيمة، طول فترة التسويق، التلف:...	**نسبة السيولة السريعة = (الحقوق + خزينة الأصول /)الخصوم الجارية** حسب المعايير البنكية فان أفضلها يكون بين(0.5-0.6)
	نسبة السيولة الجاهزة (نسبة النقد)	يهتم المحللون بهذه النسبة لأن موجودات المؤسسة من النقد هي موجودات سائلة وجاهزة حيث يمكن الاعتماد عليها في الوفاء بالالتزامات خاصة إذا كانت المؤسسة تعاني من صعوبة في التحكم في التدفقات النقدية المتأتية من المخزون والعملاء، فهي تعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل متى استحقت الدفع.	**نسبة النقد = خزينة الأصول / الخصوم الجارية**

II. **نسب النشاط** :تقيس هذه النسب مدى كفاءة إدارة المؤسسة في تسيير أصولها من خلال توزيع مواردها المالية، كما تقيس كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات وبالتالي تحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، ويلخص الجدول التالي أهم هذه النسب:

	اسم النسبة	التعريف	النسبة
نسب النشاط	معدل دورن (العائد) على الأصول غير الجارية:	يعتبر هذا المعدل بمثابة مؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة (غير الجارية) لتوليد حجم معين من المبيعات.	**معدل دوران الأصول غير الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / إجمالي الأصول غير الجارية**
	معدل دوران الأصول الجارية:	تعبر هذه النسبة عن مدى مساهمة كل دينار مستثمر في الأصول الجارية في توليد مبيعات المؤسسة وعلى أساس هذه المساهمة يمكن تفسير قدرة إدارة هذه المؤسسة على تنشيط دورة الاستغلال، كما يمكن من خلالها الحكم على حجم الاستثمار في دورة الاستغلال. تعكس المعدلات السابقة السرعة التي تتمكن فيها المؤسسة من تحصيل حساباتها المدينة وتصريف مخزونات ويمكن تحليل وتفسير النسبة السابقة بشكل أكثر دقة من خلال النسب التالية الذكر :	**معدل دوران الأصول الجارية = رقم الأعمال خارج الرسم / الأصول الجارية**
	معدل دوران المخزون:	تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي يتحول فيها المخزون السلعي إلى مبيعات. • كلما انخفض هذا المعدل دل على أن المؤسسة تعاني من بطء في تصريف مخزوناتها وهو ما	**معدل دوران المخزون = رقم الأعمال خارج الرسم / متوسط المخزون** **متوسط المخزون =** $\frac{\text{مخزون بداية المدة} + \text{مخزون نهاية المدة}}{2}$ **متوسط فترة التخزين =360/ معدل الدوران.**

			يؤدي إلى تجميد جزء من الأموال على شكل مخزون. • ومن جهة أخرى فان زيادة هذا المعدل قد تعني زيادة نشاط المؤسسة.	
			تستعمل النسب السابقة عادة من طرف المحلل الخارجي لأنه يجد صعوبة في الحصول على معلومات دقيقة تبين حركة المخزون في المؤسسة بشكل مفصل، أما إذا استطاع المحلل الحصول على تلك المعلومات فانه يصبح من المناسب حساب مختلف معدلات المخزون كما يلي:	**معدل دوران البضاعة** = تكلفة شراء البضاعة / متوسط المخزون من البضاعة **معدل دوران المواد الأولية** = تكلفة شراء المواد الأولية / متوسط المخزون من المواد الأولية **معدل دوران منتجات المصنعة** = تكلفة انتاج المنتجات المصنعة / متوسط المخزون المنتجات المصنعة
		معدل دوران المدينون (العملاء و الحسابات الملحقة :)	يتوقف نجاح المرحلة السابقة (مرحلة تصريف المخزونات) من نجاح هذه المرحلة حيث تبدأ من تاريخ البيع للعملاء وتستمر إلى غاية تحويلهم إلى سيولة .	**معدل دوران المدينون = صافي المبيعات الآجلة السنوية داخل الرسم / رصيد الحسابات المدينة (رصيد نهاية المدة)** **متوسط فترة التحصيل من العملاء= 360/معدل دوران المدينون**
		معدل دوران الدائنون (الموردون والحسابات الملحقة) :	تعبر هذه النسبة عن الآجال الممنوحة من طرف الموردين بالنسبة للمؤسسة وهي بمثابة مصدر تمويل قصير الأجل.	**معدل دوران الدائنون = المشتريات السنوية الآجلة السنوية داخل الرسم / رصيد الحسابات الدائنة (رصيد نهاية المدة)** **متوسط فترة التسديد = 360/ معدل دوران الدائنون**

III. **نسب المديونية** :تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها مقارنة مع التمويل الداخلي (الأموال الخاصة) ويلخص الجدول التالي أهم هذه النسب:

	اسم النسبة	التعريف	النسبة
نسب المديونية	**نسبة المديونية (الملائمة العامة)**	تقيس هذه النسبة حجم الديون التي ساهم بها الغير إلى اجمالي أصول المؤسسة حيث كلما تدنت هذه النسبة دل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على أموالها الخاصة. ونذكر هنا أنه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد.	**نسبة المديونية = مجموع الديون / اجمالي الأصول**
	نسبة الاستقلالية المالية :	تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالمصادر الداخلية.	**نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون**
	نسبة التمويل الدائم:	تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الموارد الدائمة والأصول غير الجارية.	**نسبة التمويل الدائم =الموارد الدائمة / الأصول غير الجارية**
	القدرة على السداد:	تساعد هذه النسبة في قياس وتحديد قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية.	**القدرة على السداد = الديون المالية (ديون طويلة الأجل) /القدرة على التمويل الذاتي**

IV. **نسب الربحية والمردودية** :تعتبر هذه المجموعة واحدة من الاتجاهات الصعبة التحديد والقياس لعدم وجود وسيلة متكاملة تحدد متى تكون الشركة ربحت، إذ أن الكثير من الفرص الاستثمارية تتضمن التضحية بالربح الحالي مقابل أرباح مستقبلية بالإضافة إلى أن الربحية محاسبيا تتجاهل حجم المخاطر المصاحبة لذلك ومن أهم المؤشرات:

	اسم النسبة	التعريف	القانون
	المردودية التجارية :	تقيم هذه النسبة السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة لمدى تحكم هذه الأخيرة في تكاليف منتجاتها،	**المردودية التجارية = هامش الربح الاجمالي /رقم الأعمال خارج الرسم** **= النتيجة الصافية للأنشطة العادية / رقم الأعمال خارج الرسم** **المردودية التجارية = الفائض الاجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم**
		هامش الربح : يدل هذا المؤشر على مدى كفاءة المؤسسة في ادارة ومراقبة التكاليف بجميع أصنافها.	**هامش الربح = النتيجة الصافية للسنة المالية / اجمالي الايرادات**
		منفعة الأصول: يعبر هذا المؤشر على إنتاجية الأصول اي نسبة الايراد الكلي المحقق لكل دينار مستثمر في الأصول.	**منفعة الأصول = اجمالي الايرادات / اجمالي الأصول**
		معدل العائد على الأصول :يعبر هذا المؤشر على مدى مساهمة الأصول المستخدمة من طرف المؤسسة في تكوين النتيجة السنوية.	**معدل العائد على الأصول = النتيجة الصافية للسنة المالية / مجموع الأصول** **=(النتيجة الصافية/ مجموع الإيرادات) × (اجمالي الايرادات / مجموع الأصول)** **= هامش الربح× منفعة الأصول**
	المردودية الاقتصادية	هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها، قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال بعد الضريبة، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة الممولة بموارد دائمة، إلا أن البعض يستخدم الأصول غير الجارية مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال	**معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة العملياتية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية**

		المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية، فقياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدرتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل.	
	المردودية المالية:	تسمى أيضا بمردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة	**المردودية المالية = النتيجة الصافية للسنة المالية / الأموال الخاصة**

٧. **نسب السوق:** يتمثل دور هذه المجموعة من النسب في الوقوف على تقييم السوق المالي لأداء المؤسسة، أي تقييم أداء أسهم المؤسسة في سوق الأوراق المالية، ذلك أن الاوضاع المالية والنتائج لأي مؤسسة تنعكس على أسعار أسهمها وبالتالي فإن هذه المجموعة تعتمد على بعض البيانات المالية والاقتصادية، نذكر منها:

	اسم النسبة	التعريف	القانون
نسب السوق:	**نسبة الدفع :**	هذه النسبة مؤشر على حجم الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية من اجمالي المحققة والمتاحة للتوزيع. إن انخفاض هذه النسبة قد يعني وجود ضغوط من طرف بعض الدائنين وبالتالي ترغب المؤسسة في الاحتفاظ بجزء من السيولة لمواجهة الالتزامات، أما ارتفاعها يدل على وصول المؤسسة إلى مرحلة التشبع، ما يعني عدم وجود فرص استثمارية	**نسبة الدفع = الأرباح الموزعة على حملة الأسهم العادية / النتيجة الصافية للسنة المالية**

		أو قد يعني المحافظة على مستوى معين من التوزيع.	
	العائد على السهم:	**1.** يمكن اعتبار هذه النسبة أحد مؤشرات الربحية لأنها تقيس كمية الأرباح التي تخص كل سهم،	**العائد على السهم =** النتيجة الصافية للسنة المالية / حقوق حملة الأسهم الممتازة / عدد أسهم ممتازة
	نسبة سعر السهم إلى عائده:	تعبر هذه النسبة عن المبلغ الذي يرغب المستثمر فيه لكل دينار من الربح الذي يحققه سهم معين،	**سعر السهم إلى عائده = القيمة السوقية للسهم / العائد المحقق للسهم**
	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية:		**القيمة السوقية إلى الدفترية = السعر السوقي للسهم / القيمة الدفترية للسهم** **القيمة الدفترية للسهم = الأموال الخاصة / عدد الأسهم**